قانون السلامة الوطنية واعلان حالة الطوارئ من وجهة نظر المواطنين:

امل بعلاج نهائي لآفة الإرهاب وخشية من وقوع خسائر بين المدنيين

استطلاع : أحمد السعداوي
تصوير: سمير هادي

أعلنت الحكومة العراقية يوم الاحد الماضي حالة الطوارئ في جميع ارجاء البلاد ماعدا اقليم كردستان ، لمدة ٦٠ يوماً وذكرت الحكومة في بيانها انها استنفدت جميع الاساليب السلمية الممكنة لادخال الجميع في العملية السياسية بديلا عن اللجوء الى العنف ، ويبدو ان الحكومة من خلال هذا البيان الذي تناقلته وسائل الاعلام مصممة على فرض حالة الامن استعداداً للانتخابات القادمة ولإتاحة الفرصة لجميع العراقيين للمشاركة في هذه العملية السياسية المهمة ، على وفق الخطاب الرسمي لها.

تلقى المواطنون هذا الاعلان بانطباعات متباينة ، فمنهم من شكك بجدوى اعلان حالة الطوارئ ومنهم من اكد على اهميتها في الظرف الحالي.

تجولنا بين المواطنين لتلمس الاثر الذي خلفه اعلان حالة الطوارئ في الشارع العراقي.

سلبية ولكن!

يقول السيد حسن اسود الربيعي (صاحب محل تسجيلات مرحبا) ان الاحكام العرفية سلبية بصورة عامة، وكان العراق ، كواقع حال، يعيش احكاماً عرفية دائمية حتى لحظة سقوط النظام السابق، وعادة ما كانت ترتكب ، في زمن الاحكام العرفية، جرائم سياسية، ويتم القاء القبض على المعارضين السياسين واعدامهم او سجنهم دون العودة الى المحاكم المختصة.

ويرى السيد حسن ان فرض القانون والنظام كان ممكناً دون الحاجة الى قانون الطوارئ، رغم سوء الوضع الامني الحالي، ويتمنى ان تلتزم الحكومة العراقية بالحد الاعلى الذي فرضته للاحكام العرفية وحالة الطوارئ وهو ٦٠ يوماً وان لا تجدد حالة الطوارئ بعد ذلك.

ويرى وسام عبد الزهرة (عامل في محل ساعات) ان استتباب الامن يحتاج الى فرض قانون الطوارئ، وللحكومة الحق في استخدام هذا القانون حالياً ، لأن الوضع الامني يزداد سوءاً يوماً بعد اخر.

اما صباح فالح، (بائع سجائر) فقد ابدى تشكيكه بامكانية الشرطة والحرس الوطني على الوقوف بوجه الارهاب، وقال ان مستوى الاجهزة الامنية العراقية يتحسن يوماً بعد يوم، وهي مسيطرة على الوضع الامني الان اكثر من ذي قبل، ولكن ذلك خارج حالة الارهاب، فالارهاب اكبر منها ومن امكانياتها بكثير.

ولأن حالة الطوارئ فرضت خصيصاً للسيطرة على الوضع الامني في الفلوجة وبعض المناطق الاخرى فيرى صباح ان هناك ضحايا من المدنيين وخسائر مادية ستقع، ويتمنى لو تحل المشكلة بطرق اخرى.

يصلح الاوضاع

كاظم جاسم محمد ، (بائع صحف) يقول: اعلان الطوارئ شيء يصلح الاوضاع وينفع البلد وهو مطلوب في الوقت الحاضر من اجل حفظ كرامة المواطن العراقي، ولا ارى ضيراً في اعلانه والاستفادة منه على شرط ان لا يستمر لفترة اكثر من الحاجة، وهو بطبيعته قانون غير دائمي لحالة غير دائمية.

ويرى ان من في الفلوجة هم مواطنون عراقيون ويجب ان تهتم الحكومة العراقية بهم، واذا كانت حالة الطوارئ ستخدمهم فهي اخر العلاج كما يبدو.

لكن مواطنين اخرين يرون ان فرض هذا القانون في هذا الوقت بالذات هو استعداد للحملة العسكرية على الفلوجة وستنتفي الحاجة اليه بعد ذلك، كما يقول المحامي ابراهيم جاسم، الذي يرى ان حالة الطوارئ واستخدام العنف غير ملائم ولا يخدم الوضع العام، وان حل مشكلة الفلوجة لا يتم الا بالحوار ، وان الفرصة موجودة لهذا الحوار ولكن الحكومة لم تستثمرها، ويقول المحامي ابراهيم: انهم يدعون ان الحرب التي تعلن الان على الفلوجة هي لمحاربة الارهاب ولكن هل حصلت اية اعمال ارهابية في الفلوجة نفسها خلال الفترة الماضية؟ هل حدثت تفجيرات في الفلوجة او اعمال قتل؟

وتحدث استاذ جامعي من مدينة بلد رفض الكشف عن اسمه او التقاط صورة له، قائلاً: ان الشرطة العراقية غير مؤهلة تماماً لتطبيق هذا القانون ، والامر كله (فلم في فلم)! وما يجري ليس سوى لعبة مكشوفة للقضاء على اهالي المدينة.

أمام هذا الرأي تحدث (س. ع) بلغة مغايرة حيث قال ان الاوراق مشكوفة ومعلنة، فهناك خمس جهات ارهابية تعمل في الفلوجة، وكل اهالي المدينة يعرفون هؤلاء حق المعرفة، لكن الخوف يعقد ألسنتهم، وما يقال ان المدينة مخطوفة من قبل الارهابيين كلام صحيح مئة في المئة، وهناك رسائل سرية من اهالي المدينة تصرخ وتستنجد (خلصونا!).

ولكن هذا المواطن الذي رفض الكشف عن اسمه كاملاً بين ان الحل العسكري لا يرتضيه اي مواطن عراقي لأنه في النهاية سيخطف ارواح اناس ابرياء حتما. ونتمنى ان لا يحدث هذا الامر ابداً.

خوف من الارهاب

(هذا القانون غير مفيد لأن الحل والعقد بيد الاميركان) ابتدأ الحاج ستار اسماعيل(بائع شاي) كلامه معنا بهذه العبارة، مضيفاً ان (صاحب القانون) ليس لديه صلاحيات كاملة فما الفائدة؟!

واكمل الحاج ستار كلامه متسائلاً: ما ذنب العوائل في الفلوجة؟ وهذا القوة العسكرية الهائلة التي اسقطت نظاماً كاملاً ألا تستطيع حقاً السيطرة على الوضع الامني في هذه المدينة، وغلق الحدود دون استهداف المواطنين؟

ويرى الاستاذ ناصر خضير سلطان (مدرس لغة انجليزية) ان هذا القانون كان من المفترض ان يطبق قبل هذا التاريخ. فعندما يمرض جزء من الجسم يجب تطبيبه ، على حد قوله، والحياة الان متوقفة في بعض المناطق من العراق والشرطة العراقية وكل الاجهزة الامنية العراقية مؤهلة بعد تطهير الفلوجة من الارهابيين لتسلم زمام الامور وضبط الوضع الامني فيها. لكننا . يستدرك الاستاذ ناصر. نتمنى ان تكون الاجهزة الامنية نزيهة وبعيدة عن الفساد الاداري، لأن هذه الآفة يمكن ان تخرب كل شيء.

عدد من الفتيان والمراهقين كان ردهم على اسئلتنا انهم يحلمون بالامان الذي بدا في ظل الظروف الحالية صعب المنال، (نحن نخشى التفجيرات.. والناس تتأذى يومياً ونريد الامان) يقول حسام اكرم (١٧ سنة) الذي يعمل في مكتب للمستلزمات الطبية، ويؤكد مصطفى سلطان (١٦ سنة) الذي مازال طالباً ان التفجيرات والسيارات المفخخة والخوف منها هو الهاجس اليومي الذي اصبح كابوساً يسيطر على الحياة، وتمنوا ان تكون الاجراءات التي تتبعها الحكومة الحالية هي العلاج لهذه الازمة المستعصية.

تفاصيل غامضة

مواطنون اخرون تساءلوا عن تفاصيل هذا القانون الذي بدا مبهماً لديهم إذ يقول جمال مجيد (صاحب مكتب طباعي) ان ما يجري في الفلوجة الان ليس اجراءات امنية وانما حرب، لذا يبدو غريباً ان تعلن الاحكام العرفية في الوقت الذي تستخدم الصواريخ والطائرات والدبابات لاحكام الوضع الامني في الفلوجة، ويرى السيد جمال ان الامر لو يترك للاجهزة الامنية العراقية فسيكون ذلك افضل لأنها اعرف بالبيئة التي تتحرك فيها، ولكن لا قوات الاحتلال تمنحهم حرية التصرف، ولا هذه الاجهزة نفسها بكفاءة كافية لحماية نفسها اصلاً!!!

وفي السياق نفسه يشكك السيد حازم محمد علي / ضابط متقاعد في قيمة اعلان قانون الطوارئ فيقول: ان الواقع الحقيقي الذي يصلح لتطبيق مثل هذا القانون غير موجود، فالاحكام العرفية تعني عدم تدخل البرلمان في عمل الاجهزة الامنية ونحن الان/ مثلما هو بيّن، لا نملك برلماناً شرعياً وحقيقياً، والشيء الثاني ان تطبق الشرطة والجيش احكامها الخاصة دون اللجوء الى القانون، ولا اعتقد ان الكثير من الاعمال التي تقوم بها الشرطة او الجيش الان تتم بشكل قانوني.

وبشأن نهاية المفاوضات في الفلوجة واللجوء الى الحسم العسكري يقول السيد حازم ان الحكومة العراقية كانت تتفاوض مع اهالي الفلوجة في النهار وتقصفهم في الليل، وهذه حالة غريبة، ومن الطبيعي ان لا تصل المفاوضات الى نتيجة لأن الحكومة لم تزد في صبرها قليلاً.

ويختم السيد حازم بتأكيده : تتفاوض الف يوم ولا تقاتل نصف ساعة.

اما ابو وائل الخياط فهو يقول صراحة : انا مع الدولة والحكومة فيما تقرره فهي تعرف المصلحة العامة اكثر من ارائنا الفردية !! وهناك تفاصيل كثيرة قد تغيب عن المواطن البسيط لكن الحكومة ادرى بها.

خشية وامل

في المادة (١٣) من قانون الدفاع عن السلامة الوطنية الذي نشرت المدى نصه كاملاً قبل ايام ترد التأكيدات نفسها التي اعلنتها الحكومة العراقية من خلال التصريحات الصحفية للمسؤولين فيها فالظروف الامنية الخطيرة. حسب نص القانون . والتداعيات العصيبة التي ما برحت تعصف بالعراق وضرورة التصدي الحازم للارهابيين اشياء تفرض تطبيق هذا القانون في هذه المرحلة. من اجل توفير الاجواء الملائمة لاجراء الانتخابات بشكل حر وديمقراطي.

وامام هذه الصورة تبقى الخشية العامة لدى العراقيين بكل انتماءاتهم وتوجهاتهم من ان يسبب تطبيق قانون الطوارئ في وقوع خسائر بشرية بين المدنيين الابرياء ، يرافقه امل بأن تكون الاجراءات التي تتبعها الحكومة نافعة في استتباب الوضع الامني وتخليص المواطنين من هذه الافة الوافدة (الارهاب)، وطي صفحته بصورة نهائية.

عدد سكانها ٣٦ ألفاً وعدد المنظفين اربعة اشخاص!

ناحيـــة (الخيرات) تخشى من ان تفقـــد خيراتهـــا!

انتصار السعداوي / نجم عبد خضير

وانت تنحدر نحو الجنوب من قضاء الهندية تلفت انظارك الأرض المخضرة يتخللها النخيل المستظلة بسعفه تنادي: انا الخيرات! هذه التسمية التي منحتها لها الأيام الخوالي، ومنعتها خدمات العصر ماضياً وحاضراً، فارتسمت الشكوى على وجوه اهلها من دون ان يبوح احد منهم بالكلام، وبين الامل والوعود تعيش لتنتظر تحقيق احلامها.

تخصيصات لا تليق

جدال ساقنا إلى بلدية ناحية الخيرات لنكشف عن حقيقة اوضاع الخدمات في هذه الناحية، وكانت بداية الحديث مع مدير البلدية المهندس وسام كاظم الذي ابتدأ كلامه بالاشارة إلى محدودية صلاحيات البلدية وان هذه الصلاحيات لا تفي بالخدمة لمواطن يطلب المزيد حتى خارج حدود بلدية الناحية، وهذا احد همومنا اليومية الكبيرة، . يقول مدير البلدية . ان معظم الناس لا يتفهمون ان البلدية لها صلاحيات ترسمها حدود الناحية ولا يمكن التجاوز عليها حتى في ابسط الامور، ومنها ان ما مخصص للناحية من عمال التنظيف هو (٤) منظفين فقط اعتماداً على احصائية مغلوطة وغير صحيحة مبنية على أساس ان سكان الناحية هم (٥٠٠) نسمة ولا اعلم كيف اعتمدت هذه القياسات لناحية الخيرات التي حددت بموجبها تخصيصات الناحية! وحقيقة الأمر انهم الآن يشكلون أكثر من (٣٦) ألف نسمة يطالبون بالخدمات، وهذا من حقهم، وإذا لم تقم البلدية بهذه الاعمال تكون في نظر الكل غير جيدة وهم لا يعلمون ان عدد الآليات المخصصة للناحية اعتمد التعداد القديم أيضاً. والانكى من كل ذلك قيام اعمال ومشاريع واهل الدار لا يعلمون ما يجري في دارهم إذ تقوم شركات بإنجاز مشاريع ونحن لا يحق لنا متابعتها ولا الاشراف على اعمالها كاننا في واد وهم في واد آخر. ومعظم هذه الاعمال غير مطابقة للمواصفات، ونحن لا نعرف من يقف وراءها ومن يتابعها!

مشاريع

وعن أهم هذه المشاريع التي انجزت قال: تم ترميم وتأهيل بناية البلدية واعمال بناء الطابوق بتمويل من منظمة (CBI) وبكلفة قدرها (٧٠٨٨ دولاراً) وكذلك اعمال صب بالكونكريت غير المسلح واعمال ترميم وصبغ وتاسيسات كهربائية بتمويل من وزارة البلديات والاشغال العامة، تضاف إلى ذلك اعمال التنظيف وتجميل بلدية الخيرات وتشجير الشوارع بتمويل من منظمة (CBI) واعمال أخرى مولتها منظمة (RTI) والقيام بتبليط طريق بطول (٢٧٠م) بكلفة (٢٤) مليون دينار بمساندة من وزارة البلديات والاشغال العامة، والقيام بانشاء مشروعين لتحلية الماء بسعة (١٠٠)م٣ في منطقة (البو عجيل) و (أبو روية) وتبليط طريق الايشان بطول (٢,٥)كم وطريق (البوحسون) بطول (٣كم) وهناك عدة مشاريع في الطريق للانجاز، وكذلك العمل على صيانة وتحديث شبكات الكهرباء على الرغم من ان هذه الشبكات قديمة انشأتها شركة مصرية عام ١٩٧٩ وأصبحت لا تفي بالغرض نسبة لازدياد السكان منذ تلك الفترة ولحد هذا الوقت.

مشاريع نفذت وأخرى في الطريق

وبانتقالة قريبة اخذ الحديث يتحول إلى السيد جاسم عبد الحسين نائب رئيس المجلس البلدي حيث قال ان الناحية مهملة جداً منذ العهد البائد وبحاجة ماسة إلى انشاء مشاريع جديدة، فهي محرومة من ابسط الخدمات الأساسية وسعينا إلى انشاء ثلاثة مشاريع ماء ومن المحتمل مد شبكات لأربعة مشاريع كاملة في المستقبل القريب، والعمل على ترميم (٢٤) مدرسة ترميماً جزئياً، فضلاً عن وجود خطة لانشاء (١٢) مدرسة اعتماداً على البنك الدولي. وكذلك القيام بترميم المستوصف الصحي وافتتاح مشروع النادي الرياضي، واستحداث دائرة للاطفاء والمجاري أيضاً، كما ان هناك خطة لانشاء ملعب كامل على مساحة (٨) دونمات، وانشاء بناية للبدالة من خلال الحصول على بدالة ذات ألف خط للناحية، وترميم عدد من الدوائر الحكومية. وكل هذه المشاريع اقرت بعد تشكيل المجلس الذي ابتدأ اعماله اعتباراً من ٤/ نيسان لعام ٢٠٠٣, أي قبل سقوط النظام والذي كانت مهمته الاولى قبل كل شيء متابعة البعثيين وتسلم السلاح منهم من خلال لجنة متخصصة والسيطرة على سيارات الدولة.

تناقص في الانتاج الزراعي

النمط الزراعي الغالب على الناحية دفعنا لان نلتقي السيد صافي ناجح وكيل مدير زراعة الخيرات الذي تحدث قائلاً: ارض الخيرات كانت في يوم ما تزخر بما تنتجه ارضها بجهود الفلاحين، لكن الآن بدأ الانتاج يتضاءل ومن أسباب ذلك ترك الفلاح أرضه والبحث عن تعيين أو القيام باعمال أخرى. فضلاً عن ارتفاع اسعار الاسمدة الذي ان لم تلتفت إليه الدولة فسيؤدي إلى كارثة زراعية تتمثل في كون تكاليف الزراعة أكثر من واردات الانتاج الزراعي ولكون حيازة الفلاحين على الاراضي الزراعية هنا ضئيلة تكون مردوداتها المالية من الدونم الواحد ضئيلة أيضاً، ونحن بدورنا خاطبنا وزارة الزراعة بهذا الشأن واقترحنا تسعيرة أعلى للمحاصيل الستراتيجية لكن الوزارة لم تأخذ بها؛ لان لديها تصورات للمساحات الأكبر على غير ما هو موجود في الخيرات التي معدل الحيازة فيها تتراوح ما بين (١٠ . ١٥) دونماً لكل حيازة ولأن سعر الطن الواحد من الاسمدة وصل إلى (١٧٠) ألف دينار وفق التسعيرة الرسمية و (٢٥٠) ألف دينار التسعيرة التجارية إضافة إلى تكاليف الحراثة والتعديل مع جهد الفلاح وعائلته فالذي يحصل عليه الفلاح هنا هو (١٠ . ١٥) ألف دينار من الدونم الواحد، وإذا لم تلتفت الدولة للجانب الزارعي فستكون هناك كارثة زراعية يصحبها ارتفاع في اسعار هذه المحاصيل تنعكس بدورها على دخل المواطن وتضاف إلى الازمات التي يمر بها الآن.

مدير البلدية : الأهالي يطالبون بحقوقهم من الخدمات لكن الصلاحيات والتخصيصات محدودتان.

وكيل مدير زراعة الخيرات : ان لم تتم معالجة المشاكل التي يعانيها الفلاحون ستحدث كارثة زراعية

نائب رئيس المجلس البلدي : سعينا إلى انشاء ثلاثة مشاريع ماء صاف ونأمل في مد شبكات لاربعة مشاريع أخرى.

قل الطلب على المستلزمات

وأضاف المهندس ناجح: بعد سقوط النظام كان هناك طلب شديد جداً على المستلزمات الزراعية من خلال مراجعة الدائرة، والآن قل الطلب على نحو مقلق بعد ان اخذ قسم من الفلاحين بترك ارضه للتحولات السعرية التي جرت، إضافة إلى انقطاع الماء، ما دفعنا إلى القيام بحملة شاملة لازالة الشنبلان والمطالبة بايصال الماء لسقي المزروعات من خلال مراجعة دائرة الري في المحافظة والذي كان من أسباب تأخر الموسم الزراعي الماضي.

وقد سعينا لتشجيع الفلاح على زراعة الخضراوات (المغطاة) في هذا الموسم الشتوي من خيار وطماطم، إذ تتخصص مناطق في الخيرات بزراعة هذه المحاصيل منها (أم حولية) و(أم جذر) و(أبو ضلوع) و(الشرقي ١٢١).

نخل الخيرات (يكول) اين العناية؟

تحتوي الخيرات، والكلام للمهندس ناجح، على مساحة تقدر بعشرة آلاف دونم من النخيل وكل دونم يصل معدل النخيل فيه إلى (٣٠) نخلة من مختلف الاصناف التي يتصدرها الزهدي، لكن البساتين في هذه الناحية متعبة بسبب زارعة الشلب في الفترة السابقة التي ادت أيضاً إلى موت اشجار الفاكهة من نوعية المستديمة والنفضية. ونحن نطمح إلى تشجيع المواطن على الاعتناء بالنخيل وتجديده من خلال زراعة فسائل جديدة تعوض عن النخل التالف مشددين على عدم زراعة محصول الشلب اعتماداً على قانون الوزارة، وحفاظاً على ما تبقى من نخيل.

٢٥٠ ديناراً تعفّر دونماً كاملاً!

المهندس الزراعي عون مجيد تحدث قائلاً: من خلال الخطة التي وضعتها دائرة زراعة الخيرات وبتوجيه من الوزارة قمنا باستعداداتنا للموسم الشتوي لزراعة المحصول الستراتيجي (الحنطة والشعير) وتشكلت لجنة قوامها عدد من المختصين تسمى (لجنة التعفير) اقرت استخدام مبيد جديد لتعفير الحنطة، ويكون سعر هذا المبيد للدونم الواحد (٢٥٠) ديناراً من خلال تعفير (٢٥) كيلو غراماً بهذا المبلغ البسيط، ونعمل على هذا التعفير بجهد متواصل من خلال اقامة الندوات التي بدأناها في ١٨/ أيلول في جمعية الامجاد بحضور رئيس شعبة الزراعة وجمع من المزارعين، وقمنا بتبليغ الفلاحين بهذه الحملة وذلك بإعطاء الفلاح حرية احضار البذور للدائرة أو حضور الموظف لبيت الفلاح لتعفير ما يريد بذره، ويتبع هذه الإجراءات منح الفلاح بطاقة توقع عليها لجنة التعفير يمنح على أساسها المستلزمات الزراعية والاسمدة والمبيدات. والهدف من تعفير البذور هو حماية المحصول الستراتيجي من أي ضرر فطري أو حشري. كما تقوم شعبة زراعة الخيرات بمتابعة مياه السقي بالتعاون مع الدوائر التابعة لوزارة الموارد المائية وكذلك المجلس البلدي لانجاح الحملة لزيادة الانتاج وتحسين نوعية المحصول، وهذا ينعكس أيضاً على السعر الذي تمنحه الشركة العامة للحبوب عند تسلمها البذور من الفلاح إذ تقوم بتحديد الأسعار وفقاً لنوعية المحصول ونظافته.

الماء لا يصل

وهناك خطة لتوفير مكائن حراثة والقيام بحراثة الأرض للفلاح باسعار مغرية للدونم دعماً للفلاح، وهذا ما نطمح إليه في المستقبل لتشجيع الفلاح على استزراع ارضه وتقليل تكاليف الانتاج عليه.

وهذا يعود أيضاً بالربح لدائرة الزراعة. وقد تم تقديم هذا المقترح للوزارة. كذلك نطمح إلى وضع حلول عملية لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي لم يصلها الماء، وهذه اشكالية تابعتها شعبة زراعة الخيرات وتقع هذه الاشكالية على عاتق دائرة الري، إذ ان منطقة كريط تركت بوراً بسبب انقطاع المياه عنها وعدم وصوله بالشكل الكافي.

ونحن نطمح بمساندة ومؤازرة من كل الدوائر المعنية إلى تقديم الدعم اللازم للارتقاء بالانتاج الزراعي ومنافسة ما يدخل البلاد من انتاج زراعي حفاظاً على عملة البلد ودعماً للمزارع واحياء لارضه في ناحية الخيرات خصوصاً.

جاموس وابقار وحملات تلقيحية

ومن المستوصف البيطري في ناحية الخيرات تحدث الدكتور عماد فاضل داود مدير دائرة البيطرة في الناحية موضحاً ان المستوصف قام بحملات وقائية ضد الامراض الانتقالية الخطرة خاصة الابقار والاغنام، ومنها لقاح الحمى القلاعية، وقال: ان هذا المرض مستوطن في العراق وحدث قبل اربع سنوات ان انتشر انتشاراً واسعاً في الأغنام خاصة واحدث الكثير من الوفيات في مواليد الغنم الحديثة وكذلك الابقار، وحملة التلقيحات المضادة له مستمرة على مدار السنة فضلاً عن لقاح التسمم المعوي الذي يصيب الاغنام وكذلك مرض عفونة الدم المسمى في العامية (أبو حنيجير) الذي يتأثر به الجاموس.

اما معدل اعداد الجاموس في الناحية فيصل إلى (٥) آلاف جاموسة والابقار (٧) آلاف بقرة، ونعمل على حماية هذه الثروة الحيوانية في الناحية، لكن ما يجهدنا هو صعوبة الوصول للاماكن البعيدة نتيجة الظرف الأمني وعدم توفر عجلات لهذا الغرض على الرغم من وجود كادر كفء يصل عدد الأطباء فيه إلى أربعة اطباء، ويكون التشخيص والعلاج ميدانياً، والعمل هنا يتم من خلال تعاون الفلاح بالتبليغ عن الحالات الغريبة في الماشية، وهذه تفيد في الحفاظ على صحة المواطن وحماية الثروة الحيوانية.

استحداث دوائر

كانت خاتمة جولتنا المجلس البلدي في ناحية الخيرات حيث التقينا عضو المجلس دعبول مجيد الكريطي وتناول الحديث واقع حال المجلس مع إدارة ناحية الخيرات وكيفية اداء خدماته لها، وقال: ان المسألة بقيت على ما هي عليه فالخدمات الموجودة بدأت من خلال عمل الأعضاء في المجلس بالانفاق من اموالهم الخاصة في تشغيل أو تصليح المضخات ومنذ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ كلفنا عناصرنا من خلال اجتماع طارئ وتوجه كل عنصر ليتخذ موقعه في دائرة معينة، وكان عمل أعضاء المجلس منذ ٩/ ٤/ حتى ٢٢/ ٧/ ,٢٠٠٣ بدون راتب وتم تسلم الراتب في ١/ ١١/ ٢٠٠٣، وتم توزيع الاشراف من قبل الأعضاء على كل دائرة من دوائر الناحية وقد اثبت الاخوة الأعضاء النجاح في عملهم توج باستحداث دوائر لم تكن موجودة في الناحية مثل دائرة الاطفاء ودائرة المجاري، وثمة مقترح لا ستحداث مركز للكهرباء لان الناحية تتمتع بمساحة كبيرة تصل حتى تخوم ناحية الحيدرية شمال محافظة النجف.